

عقد ذنب مستحكمة تُذكي هوس الميليشيات العراقية بالبحث عن شرعية مفقودة

منتهمو القانون يتدثرون بـ«المقاومة» لتبرير انتهاكهم



إلى جانب القانون وفوقه

معرفة من قبل وهي في حقيقتها ليست سوى واجهات للميليشيات الكبيرة تستخدمها لإفلات من الحاسبة وتجنب الحرج القانوني.

وينطبق أسلوب تصنيف منشآت مدنية كأهداف عسكرية لتبرير استهدافها من قبل الميليشيات على مطاري بغداد وأربيل فالأول يشار إليه عادة باسم قاعدة فكتوري. وقد سقطت على المطارين صواريخ وقذائف عدة مرات وطالت مباني مدنية داخلهما وفي محيطهما. ويكشف تعمد تعريف الأهداف ذات المهام المدنية كأهداف عسكرية إدراكاً لمبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية الذي ينص عليه قانون النزاع المسلح على النحو المنصوص عليه في المادتين 48 و52 والثاني من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف التي وقع عليها العراق.

ومحاولة التكيف معها لا تحجب حقيقة أن الميليشيات تتورط في جرائم أثنا ممارستها ما تسميه «مقاومة» فصواريخ الميليشيات وعبواتها الناسفة التي تقول إنها تستهدف بها أهدافاً عسكرية مشروعة كثيراً ما توقع قتلين في صفوف المدنيين وتلحق أضراراً بممتلكاتهم. ففي يوليو الماضي سقط صاروخ على منزل في بغداد ما أدى إلى إصابة طفل. وفي سبتمبر أدى صاروخ استهدف القوات الأمريكية في مطار بغداد إلى مقتل امرأتين وخمس أطفال في منزل مجاور. وفي نوفمبر قتل طفل وأصيب خمسة مدنيين بصواريخ استهدفت السفارة الأميركية. وأثناء هجوم الميليشيات على القاعدة الأميركية في أربيل في فبراير الماضي أخطأت جميع الصواريخ الأربع عشرة التي تم إطلاقها أهدافها بدرجة كبيرة باستثناء صاروخين، وسقطت على مناطق مدنية في المدينة وقتلت مدنياً واحداً. وفي كل حالة من هذه الحالات سارعت القوات العراقية إلى إخلاء المصابين إلى المستشفيات العراقية.

لكن الحرج والحاجة إلى التبرير يكونان أكبر عندما يتعلق الأمر باستهداف الميليشيات مقر السفارة الأميركية في بغداد. وقد اعترفت بعض الميليشيات علناً بأنه ليس بإمكانها استهداف السفارة، لكن فصائل أخرى لها رأي مختلف إذ ترى عصائب أهل الحق على سبيل المثال أن السفارة هي قاعدة عسكرية، وبالتالي تؤدي مهمة عسكرية، وبالتالي يمكن مهاجمتها. وقد استهدفت الميليشيات السفارة بالفعل في مناسبات مختلفة خلال العام الماضي واستخدمت في ذلك حيلة بسيطة تتمثل في نسبة الهجمات إلى فصائل غير

سلاحها ويتعرض لأذاها، فإنه سيتعرض لـ«المساءلة» القانونية أمام قضاء لا يسلم مراراً وتكراراً بتطبيق القانون ضدّهم ومقاضاتهم أمام المحاكم. ويلحظ تقرير معهد واشنطن تركيز العدد المتزايد من المؤتمرات القانونية التي تنظمها الميليشيات والفروع التابعة على القضايا المتعلقة بـ«مقاومة» الولايات المتحدة والتحالف الذي تقوده. وتتعلق الموضوعات الشائعة بعدم شرعية الضربة الجوية الأميركية في يناير 2020 التي أسفرت عن مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني والقائد الميداني للحشد الشعبي أبو مهدي المهندس. وفي يناير 2021 وكجزء من إحياء الذكرى السنوية لذلك الهجوم استضاف الحشد عدداً من الندوات القانونية تحت عناوين مثل «انتهاك سيادة العراق» و«اعتقال القادة» أشرف عليها الطاقم القانوني للميليشيات وحضرها أساتذة عراقيون في القانون الدولي.

كما تعقد الميليشيات اجتماعات منتظمة على منصات التواصل الاجتماعي مثل تلغرام يقوم خلالها عدد محدود من المتحدثين البارزين بمناقشة القضايا القانونية في تحقيق أهداف الميليشيات. وفي مارس الماضي أعلنت قناة صابرين نيوز التابعة لميليشيا حزب الله العراق عن تشكيل فريق «مُجالد القانوني». وجاء في الإعلان «من منطلق إيماننا ورهاننا على شجاعة القضاء العراقي وامانته، يطلق فريق صابرين نيوز بالاشتراك مع مجموعة من المحامين العراقيين المتطوعين فريق مُجالد القانوني لمقاضاة الجهات الإعلامية والسياسية التي اتهمت الحشد الشعبي المقدس وفصائل المقاومة بجزيرة البو دور في محافظة صلاح الدين».

وحدثت الجزيرة المذكورة في وقت سابق هذا العام في المنطقة الواقعة قرب تكريت مركز محافظة صلاح الدين شمالي بغداد وراح ضحيتها ثمانية أشخاص ستة منهم من نفس العائلة. واتهم سكان محليون بميليشيات الحشد الموجودة في المنطقة وقالوا إن العملية نفذت في إطار عملية انتقام وترهيب للسكان المطالبين برحيل الحشد عن منطقتهم وإسناد مهمة تأمينها لقوات الجيش والشرطة.

ولبجوء الميليشيات لاستخدام القانون ضدّ خصومها فإن صاحب أي صوت ناقد أو معارض للميليشيات أو مشهر بجرائمها يغدو في ورطة حقيقية، فهو إذا لم يخضع لسطوة

الدعاية حول الالتزام بالقانون رغم أن الواقع يظهر عكس ذلك تماماً. وتتسوق الميليشيات بصورتها على أنها مدافعة عن السيادة العراقية من جهة، بينما تتوجه للمجتمع الشعبي العراقي من خلال عرض نفسها كقائمة على تنفيذ النسخة العراقية من ولاية الفقيه المطبقة في إيران.

فوهات البنادق ومنابر القضاء

يُعتبر الدور المركزي الذي لعبته الميليشيات على أرض المعركة ضد تنظيم داعش عاملاً أساسياً لتحديد الصورة التي تتخنها لنفسها كمدافعة عن القانون العراقي وساهرة على تطبيقه وليست منتهكة له ومدمرة لسيادته، وذلك على الرغم من الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها على أرض الواقع بشكل يومي ومتركز.

وعلى هذا الأساس يجري تنظيم مؤتمرات قانونية في العراق لـ«التوعية» بالموقف القانوني للميليشيات وشرح «فكرها» في المجال القانوني للجمهور. ورغم سرعة احتكام الميليشيات للسلاح

وإصابتهم. وفي الأونة الأخيرة، لجأت العناصر التابعة للميليشيات إلى قصف شاحنات مدنية يقودها مدنيون عراقيون، لكن يُزعم أنها تحمل الإمدادات والعتاد إلى قواعد التحالف.

ولا يقتصر الأمر على العنف فحسب بل تجني الميليشيات أيضاً دخلاً من مجموعة من المصادر والأنشطة التجارية غير المشروعة، بينما تسمح سيطرتها بالسيطرة على نقاط التفتيش ومراقبة الحدود وعدة مشاريع تدار خارج نطاق القانون. وهي باختصار لا تحترم القانون العراقي أو الأنظمة التي تحكم القوات المسلحة العراقية وموظفي الحكومة أو أي قانون دولي.

ويضعف التورط واسع النطاق في الجريمة بمختلف أنواعها هوس الميليشيات بالبحث عن غطاء قانوني، ولذلك تُخصّص تلك الفصائل المدعومة من إيران، وبعضها مصنف من قبل الولايات المتحدة منظمات إرهابية، الكثير من الوقت والجهود لنشر اهتمامها بالقانون ودورها كمدافعة عنه.

وكثيراً ما يشكل القانون ومساائله نقاط بحث ونقاش لدى الميليشيات العراقية وقاداتها وقنواتها الدعائية. وتشمل المواضيع التي غالباً ما تجري مناقشتها مفاهيم مرتبطة بقانون النزاعات المسلحة لاسيما ما يتعلق بـ«شرعية» استهداف القوات الأميركية، والوضع القانوني للميليشيات نفسها باعتبارها فرعا رسمياً من القوات المسلحة العراقية بحكم انتمائها إلى الحشد الشعبي.

ولا يخلو اهتمام الميليشيات بالقانون من وعي وتبصّر إذ تتوقع تلك الفصائل أن يثنى عليها خصومها حرباً قانونية تنتقص من «شرعية» وجودها ونشاطها، ولذلك تحاول أن تكون هي هؤلاء الخصوم خصوصاً إذا كانوا أقوى منها على غرار الولايات المتحدة على سبيل المثال.

كذلك تحتاج الميليشيات إلى غطاء قانوني لتبرير سيطرتها على الدولة العراقية وإقامتها نوعاً من حوكمة الظل للسيطرة على الموارد البشرية والمادية. وهي تستخدم في ذلك من دروس تطبيقي بلوغ تستمدّه من ميليشيا حزب الله في لبنان. ولكن لتحقيق هذا الهدف تحتاج الميليشيات إلى الشرعية والدعم الشعبي. ويبدو أن المزاج الشعبي السائد يظهر أنّ الدعم محدود، ولذلك يتمّ اللجوء إلى تكثيف

تحتاج الميليشيات التي توالت في العراق بشكل فوضوي وأمتلكت فائضاً من قوة السلاح وتغلّغت في مفاصل الدولة وتمكنت من الوصول إلى كثير من مواردها، للبحث بشكل مستمر عن شرعية مفقودة تحاول الحصول عليها من خلال إيجاد مبررات قانونية وشرعية وأخلاقية لوجودها ودورها، لكنها تقع في تناقضات صارخة عندما تنغمس في أنشطة وأفعال مخالفة تماماً للقوانين المحلية والدولية على حدّ سواء.

بغداد - لا تطلق الميليشيات الشيعية العراقية على نفسها تسمية «المقاومة الإسلامية» عبثاً بقدر ما تعكس التسمية ذات الشحنة الأخلاقية والدينية رغبة في اكتساب شرعية ليس من السهل الحصول عليها بسبب ممارسات تلك الميليشيات والأسئلة المطروحة بقوة داخل المجتمع بشأن مبرر إنشائها ودورها والسند القانوني الذي يجعلها تستحوذ على جزء كبير من اختصاصات الدولة والحلول محلها في أحيان كثيرة.

ولكن تلك الفصائل التي تتجاوز ارتباطاتها حدود العراق بحدّ ذاته إلى إيران المجاورة تقع في تناقض صارخ عندما تجمع بين حمل السلاح واستخدامه خارج نطاق الدولة وبالطريقة التي تراها مناسبة لها وملائمة للمصلحة الإيرانية، مخالفاً الرأي ويناقض مصالحها من العراقيين أنفسهم من محتجّين ونشطاء سياسيين وإعلاميين وغيرهم، وبين الظاهر بالدخول تحت مظلة القانون ومحاولة إيجاد تفسيرات مطاطة له، بل أدعاء السهر على حمايته وتطبيقه.

من المؤلف أن يرى قادة الميليشيات وهم يناقشون في المنابر الإعلامية مفاهيم مرتبطة بقوانين النزاعات المسلحة

وعندما كانت الحرب ضدّ تنظيم داعش، والتي شهدها العراق بين سنتي 2014 و2017، تتجه نحو الحسم وكانت قد شاركت فيها الميليشيات بفاعلية ضمن هيكل تأسس على عجل استناداً إلى فتوى دينية من المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني وأطلقت عليه تسمية الحشد الشعبي، برزت لدى كبار قادة الميليشيات الشيعية وعدد من السياسيين المدافعين عن تلك الميليشيات فكرة ضمّ الحشد إلى القوات النظامية العراقية وذلك بهدف إيجاد مظلة قانونية له ومنحه شرعية دائمة تتجاوز المهمة الظرفية التي تأسس لأجلها والمتقلبة في حرب داعش.

وتم لاحقاً تنفيذ الفكرة بشكل صوري لم يجعل الميليشيات تتخلّص عن ولائها لقاداتها الحقيقيين وتدخل تحت سلطة الدولة وتاتمر بأوامر القيادة العليا لقواتها المسلحة، بقدر ما استخدمت وضعها الجديد في المزيد من التحوّل وانتهاك قوانين الدولة ومضاعفة ضغوطها على المجتمع وتوسيع دائرة نشاطها لتشمل الانخراط في حماية النظام عندما استدعى الأمر ذلك واشتد الغضب الشعبي من فشله وفساده وتحوّل إلى انتفاضة عارمة في وجهه.

كما أسندت الميليشيات لنفسها مهمة «مقاومة» الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي العراقية، والأميركي تحديداً على اعتبار أنّ الولايات المتحدة هي العدو الأول في نظر إيران المشغلة الأصلية لتلك الميليشيات.

وبالنظر إلى أنّ تلك القوات مدعومة رسمياً من قبل الدولة للمساعدة في مواجهة تنظيم داعش وإعادة بناء القوات العراقية التي كادت تنهار أمام زحف التنظيم، فقد اصطدمت الميليشيات التي تقول إنها جزء من نسج القوات النظامية بأشكال قانوني جعلها تحول جزءاً من جهدها نحو إيجاد مسوغات لتجاوز هذا التناقض والقفز عليه.

حرب أخرى

أصبح من المؤلف أن يرى قادة الميليشيات وأشخاص موالون لهم وهم يناقشون في المنابر الإعلامية العراقية مفاهيم مرتبطة بقوانين النزاع المسلح. وتشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تحليلاً عن «العلاقة المتوترة» بين